البنك المركزي الأردني
يُمسك بملّف الخلاف الناشئ
بين نقابة الصيادلة
والإتحاد الأردني لشركات التأمين..
تعليق الإجراءات والقرارات السابقة
والحلول في غضون شهرَيْن...

2023/04/04

الخلاف الذي نشأ بين شركات التأمين في الأردن والصيدليات التي امتنعت عن صرف الأدوية للمضمونين، أطفأ ناره محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس خلال الإجتماع الذي دعا اليه اليوم الثلثاء 4-4-2023 بحضور جميع أطراف مسددّي الفاتورة العلاجية أي: الجمعية العمومية لحماية المستهلك، الإتحاد العام لنقابات عمال الأردن، والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية. وبعد مداولات ومشاورات وابداء وجهات النظر المتباينة، اتفق كل من نقابة الصيادلة والإتحاد الأردني لشركات التأمين على:

1-تجميد جميع الإجراءات والقرارات السابقة التي أدّت الى اختلاف وجهات النظر اعتباراً من تاريخ اليوم الموافق 4-4-2023.

2-فتح باب الحوار بين جميع مسدّدي الفاتورة العلاجية ونقابة صيادلة الأردن برعاية البنك المركزي الأردني للتوصّل الى اتفاق نهائي في ما يتعلّق بأسس التعاقد وبسقف زمني مداه 15-6-2023.

وقّع هذا الإتفاق المهندس ماجد سميرات رئيس الإتحاد الأردني لشركات التأمين والدكتور محمد عبابنة نقيب نقابة الصيادلة الأردن.

وبنتيجة هذا الإتفاق بات يُمكن القول أن البنك المركزي اطفأ نار هذه القضـــية التي دفعت شـــركات التأمين الأردنية الى وقف التعاون مع الصـيدليات الممتنعة عن صـرف الأدوية للمضـمونين. وكان من نتائجها السـير بخيار التعويض النقدي للمرضـى، وبحسـب الأصـول، أي تزويد شـركات التأمين بفاتورة مالية ضـريبية من الصـيدلية في حال دفع المضـمون قيمتها نقداً ومن ثم مراجعة الشركة لصرف التعويض.

وكان نقيب الصـيادلة في الأردن العبابنة قد شـرح المشـكلة في تصـريح جاء فيه أن الإتفاق بين شـركات التأمين وأصـحاب الصيدليات ينصّ على تسديد ثمن الأدوية المشتراة في غضون 45 يوماً، لكنّ هذا التسديد كان يتأخر الى 4 أو 5 أشهر وهو ما لا يُمكن القبول به. وعلى هذا الأسـاس طالب العبابنة بتخفيض نسـبة الحسـم الذي تحصـل عليه شـركات التأمين من الفاتورة العلاجية من 6% الى 0% ، وقد بيّن فيه رئيس لجنة مسـددي الفاتورة الطبية نذير الباتع أن أي زيادة في النفقات على شـركات التأمين سـتنعكس سـلباً على المضـمون موضـحاً أن هذا الحسـم اتُفق عليه في العام 2011 وكان يتراوح بين 10 و 15 بالمئة وهي نسبة لم تنخفض منذ ذلك العام.

المهمّ أن علاج هذه الأزمة بدا بشـكل جدي للوصـول الى حلول في غضـون حوالى الشـهرين وبرعاية البنك المركزي القيّم على قطاع التأمين.